عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي

قطار لنقل السيارات بالقرب من كامبلسبورغ، كنتاكي، الولايات المتحدة

موريس أوبستفلد

التجارة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ولكنها قد تضر البعض ما لم تعيد السياسات توزيع المنافع

في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو، تراجع التأييد السياسي للتجارة الدولية الحرة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة. وبما أن المعارضة للتجارة الحرة ليست أمرا جديدا، فإنها لم تؤد من قبل إلى توقف عملية تحرير التجارة في مرحلة ما بعد الحرب، والتي كانت السبب في نمو الاقتصادات المتقدمة والتقارب بين أنصبة الأفراد من الدخل في عدد كبير من البلدان النامية.

ولا تزال معارضة التجارة هي رأي الأقلية — فالتجارة تعود بالنفع على معظم الشعوب، ولكن يبدو أن عدد معارضيها المسموعين قد زاد كثيرا في الوقت الحالي.

وتمكن التجارة البلدان من استخدام مواردها بكفاءة أكبر. ولكن قد لا توزع المكاسب المحققة من زيادة الكفاءة بالتساوي بين المواطنين، مما يعني خسارة البعض. وقد ينتج عن ذلك المزيد من عدم المساواة في الدخل واضطراب الحياة.

وخلال ربع القرن الماضي، شهد الاقتصاد العالمي تحولا هائلا بفضل زيادة التجارة والتغيرات التكنولوجية والسياسية. ورغم التقدم الكبير المحرز على المستوى العالمي، لم تضمن معظم الحكومات تقاسم مكاسب النمو الاقتصادي بين جميع مواطنيها — بما في ذلك الناتجة عن التجارة. وفي بعض البلدان، أثار ضعف وتباطؤ النمو الكلي للدخل موجة غضب جامحة.

ودائما ما كان توزيع الفوائد التجارية غير متكافئ بين المواطنين، ومن الممكن أن يكون الأمر قد ازداد تفاقما في السنوات الأخيرة. ولكن أصبحت مكاسب التجارة أكثر أهمية في ظل تراجع النمو في الوقت الحالي. لذا يتعين على البلدان حماية هذه المكاسب وزيادتها من خلال وضع سياسات تعيد توزيع هذه المكاسب بعدالة أكبر. ومن شأن ذلك زيادة قدرة الاقتصادات على الصمود في وجه مختلف قوى السوق بخلاف تلك المرتبطة بالعولمة.

التجارة والتكنولوجيا

منذ الحرب العالمية الثانية، ساعد الخفض التدريجي في الحواجز التجارية مثل التعريفة الجمركية وأنصبة التجارة على دعم النمو والرخاء في جميع البلدان التي قامت بذلك — بما في ذلك من خلال توفير مجموعة أكبر من السلع بأسعار أقل للأسر. والأهم من ذلك أن للتجارة تأثير إيجابي قوي أيضا على الإنتاجية — أي كفاءة استخدام الموارد العالمية في إنتاج السلع الاقتصادية. ومن المهم للغاية جني هذه المكاسب في ظل التباطؤ الاقتصادي الحالي.

والسبب الأساسي في مساهمة التجارة في زيادة الإنتاجية هو الميزة النسبية كما شرحها العالم الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو منذ قرنين. وأعطى مثالا على ذلك فقال إذا كان يمكن لإنجلترا والبرتغال إنتاج الأنسجة والنبيذ، يزداد الناتج من السلعتين بأكبر قدر ممكن عندما تكون تكلفة صناعة النبيذ كفرصة محلية بديلة أقل في

أحد هذين البلدين عن الآخر، فيتخصص هذا البلد في صناعة النبيذ ويتخصص الآخر في صناعة الأنسجة. ويستفيد الشريكان التجاريان من هذا التخصص. كذلك يسهم هذا التخصص في زيادة الكفاءة حتى وإن كان يمكن لأحد البلدين إنتاج السلعتين بكفاءة أكبر من الآخر — أي لديه ميزة إنتاجية مطلقة في صناعة السلعتين. وهكذا تؤدي التجارة إلى زيادة الإنتاجية في أي بلد يسمح بها — وهو أمر غالبا ما يتم تجاهله في الحوار العام بشأن التجارة.

وتؤيد الأبحاث التجريبية وجهة النظر الأساسية لريكاردو بشأن دور التجارة في تعزيز الإنتاجية. ولكن مكاسب الإنتاجية والنمو الناتجة عن التجارة تتجاوز بكثير ما أشار إليه ريكاردو. فعند السماح بالتجارة، تجبر المنافسة المنتجين المحليين على تحسين إنتاجهم. كذلك تتيح التجارة مجموعة أكبر من مدخلات الإنتاج الوسيطة التي يمكن للشركات استخدامها في الإنتاج بتكلفة أقل. وأخيرا، يمكن للمصدرين تعلم تقنيات أفضل من خلال مشاركتهم في الأسواق الأجنبية، ويُجبرون على المنافسة على جذب العملاء من خلال زيادة الكفاءة وتحسين جودة الإنتاج (راجع دراسة Dabla-Norris and Duval, 2016، على سبيل المثال).

وفي عالم ريكاردو، تمثل التجارة تكنولوجيا جديدة أفضل تتاح لجميع البلدان عند فتح حدودها ويمكن للجميع الاستفادة منها بالتساوي.

وأحيانا ما يكون للتجارة هذا الأثر، ولكن هذه النتائج الإيجابية للتجارة لا تسلط الضوء على أسباب الاعتراض الشديد من جانب البعض عليها.

وثمة جانبان أساسيان للتجارة يساعدان في تفسير هذه المعارضة. أولا، توجد تكلفة قصيرة الأجل لإعادة استغلال موارد الاقتصاد خارج القطاع الذي ينكمش بسبب التجارة الحرة. فبعض العاملين محصورين في قطاع صناعة الأنسجة الآخذ في الانكماش، فربما يكونوا غير قادرين على الانتقال إلى مناطق صناعة النبيذ أو تعلم المهارات اللازمة لصناعة النبيذ بسرعة. وفي العالم الحقيقي، يمكن أن تكون التكلفة وأوجه عدم الكفاءة طويلة الأجل ومضرة للبعض، مما يشعرهم أن المكاسب التي يحققها الاقتصاد في الأجل الطويل مجرد مكاسب نظرية لا تعود بالنفع عليهم.

وثانيا، حتى وإن لم تنشأ أي مشكلات بسبب التكيف مع تلك الآثار، من شأن التجارة التأثير سلبا على توزيع الدخل المحلي وجعل البعض أسوأ حالا بالقيمة المطلقة. وفي هذه الحالة، ورغم أن البلد ككل يشهد زيادة في الإنتاجية والدخل، قد يحقق البعض مكاسب مفرطة بينما يخسر البعض تماما. ويرى الخاسرون أن التجارة مجحفة في حقهم (راجع الإطار).

ولا تنتج آثار إعادة التوزيع تلك كما يُطلق عليها عن العولمة فحسب، بل من خلال التطورات التكنولوجية التي تعود بفائدة أكبر على بعض قطاعات الاقتصاد مقارنة بغيرها. وتتسلسل الأحداث على النحو نفسه إذا أتاح التطور التكنولوجي زيادة إنتاج الأنسجة بنفس المدخلات من العمالة الماهرة وغير الماهرة ولم تطرأ أي تغيرات على تكنولوجيا إنتاج النبيذ. ونظرا لأن التجارة مشابهة للتطور التكنولوجي، ليس من المستغرب أن يؤدي التطور التكنولوجي إلى إعادة توزيع الدخل على غرار التجارة. ولكن رغم تشكك أقلية كبيرة في أثر التجارة، يتفق الجميع على زيادة الإنتاجية.

ومن أهم التحديات التي ينطوي عليها فهم العلاقة بين العولمة وعدم المساواة في الدخل استبعاد الآثار المهمة للعوامل الأخرى، مثل التغيرات التكنولوجية. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن العولمة والتكنولوجيا تربطهما حلقة من الآثار المرتدة الإيجابية — فتشجيع العولمة للتقدم التكنولوجي من أهم مصادر المكاسب المحققة من التجارة.

لماذا قد يخسر البعض من التجارة؟

توجد أمثلة عديدة على الخسائر التي تلحق بالبعض بسبب التجارة، ولكن وولف غانغ ستولبر وبول صامويلسون سلطا الضوء على أحد أبسط الأمثلة النظرية وأهمها تأثيرا في دراسة صادرة عام ١٩٤١. لنفترض على سبيل المثال أن إنتاج النبيذ والأنسجة يعتمد على عمالة ماهرة وغير ماهرة، ولكن إنتاج النبيذ يتطلب وجود صانعي للنبيذ أكثر مهارة نسبيا، بينما يفتقر أغلب عمال مصانع الأنسجة إلى المهارة. وفي حالة انكماش إنتاج الأنسجة بسبب حرية التجارة، سيتعين على العمالة غير الماهرة التي أصبحت بلا عمل العثور على وظائف في قطاع النبيذ المزدهر حيث لا توجد سوى وظائف قليلة للعمال محدودي المهارة رغم أن القطاع ككل آخذ في الاتساع. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها إعادة توظيف العمال محدودي المهارة في قطاع الخمور هي انخفاض أجورهم وارتفاع أجور العمالة الماهرة مما يشجع جميع الشركات في قطاع النبيذ على إحلال العمالة غير الماهرة محل العمالة الماهرة — من خلال استخدام عمالة ماهرة أقل للإشراف على فرق من العمالة غير الماهرة.

عدم المساواة بين البلدان وداخلها

بالرغم من تراجع عدم المساواة في الدخل إلى حد ما بين البلدان خلال العقود الأخيرة، نجد أنه قد زاد داخل العديد من البلدان. فقد أدت التجارة والتكنولوجيا إلى زيادة التقارب العالمي في الدخل لصالح العديدين في البلدان الأفقر من جهة، وإلى تغيير أنماط الإنتاج وتوزيع الدخل داخل البلدان من جهة أخرى.

ونجد أكثر الأمثلة وضوحا على تراجع عدم المساواة بين البلدان في آسيا، لا سيما صعود منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل والنمو الاقتصادي الأخير في الصين والهند. فقد ارتفع نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من ٥٥٣ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩١ (على أساس قيمة الدولار في عام ٢٠١٠) إلى ١٨٠٦ في عام ٢٠١٥، بينما شهدت الصين ارتفاعا أكبر بكثير من ٧٨٣ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩١ إلى ٦٤١٦ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٥. ونظرا لارتفاع عدد السكان في البلدين، أدى نجاح الصين والهند إلى تراجع كبير في عدم المساواة بين سكان العالم. وتباطؤ النمو في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء لم يخفض الفجوة بينهما وبين البلدان الأكثر ثراء بالسرعة نفسها، ولكن تراجعت نسبة انتشار الفقر تراجعا كبيرة في البلدان الأفقر.

ويعزى جزء كبير من التقدم المحرز نحو تقارب الدخل وتراجع الفقر إلى التجارة والاستثمار العالميين — وإن لم يكن ذلك بسبب سياسات التجارة الحرة في العديد من الحالات، فهو بسبب التوجه الخارجي للإنتاج.

غير أن ثمار النمو لم تكن توزع دائما بالتساوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبوجه عام، كان عدم المساواة أكبر ما يكون في آسيا وأوروبا الشرقية، بينما تراجع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية — وتعد البرازيل مثالا واضحا على ذلك — ولكنه ظل مرتفعا مقارنة بمعظم البلدان الأخرى.

وقد أدت زيادة عدم المساواة في جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبا وما صاحبها من تباطؤ النمو الاقتصادي مؤخرا إلى تراجع نسبي في النمو طويل الأجل في دخول الأسر ما عدا الطبقة العليا (راجع الرسم البياني ١). وأسباب هذا التراجع معقدة، ولكنها ناتجة جزئيا عن الأزمة المالية العالمية.

وتوضح حالة الولايات المتحدة كيف أصبح النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة أقل احتوائية مع تراجعه في فترة ما بعد

الحرب. ففي عام ٢٠١٤، بلغ وسيط الدخل الأسري السنوي الحقيقي ٥٣٦٥٧ دولارا أمريكيا وفق بيانات مكتب التعداد الأمريكي، وهو نفس مستواه تقريبا بالقيمة الحقيقية (بعد استبعاد أثر التضخم) في عام ١٩٨٩. وفي المقابل، زاد مقياس الدخل المذكور بمقدار الضعف تقريبا خلال الفترة من أوائل الخمسينات وحتى أواخر ثمانينات القرن الماضي. وهكذا فعقب فترة من التطور الاقتصادي السريع واسع النطاق، نجد أن نصف الأسر الأمريكية على الأقل حرمت من الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي خلال ربع القرن الماضي. (وكان ذلك قبل حدوث ارتفاع حاد في وسيط الدخل بنسبة ٥,٢٪ خلال عام ٢٠١٥ — ولا نعرف حتى الآن مدى استمراريته).

وهذه التطورات في معظمها تطورات فردية على مستوى البلدان — مثل تعديل تصاعدية الضريبة أو فرض قيود على رواتب كبار الموظفين أو اتساع حجم القطاع المالي في الاقتصاد. ولكن العولمة والتكنولوجيا على الأقل تعتبران عاملين عالميين، ويتعين بالتالي محاولة قياس دور كل منهما. ولكن العولمة والتكنولوجيا مرتبطتان ببعضهما البعض كما ذكرنا آنفا. فقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في زيادة التجارة — في قطاعات خدمية مثل الصيرفة والتأمين، على سبيل المثال. وعندما تتاح للشركات فرصة دخول أسواق الصادرات أو تواجه منافسة من السلع المستوردة، فقد يدفعها ذلك إلى الابتكار بغرض تطوير عمليات الإنتاج. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مثله مثل التجارة، المساعدة في انتشار أفضل الممارسات التكنولوجية عبر الحدود، وهو ما يؤثر على أنماط الميزة النسبية. وبعبارة أخرى، فإن التجارة القائمة على العولمة تساعد هي نفسها في جعل التكنولوجيا عاملا عالميا مؤثرا.

التحول العالمي

لم يدع ربع القرن الماضي الذي ذخر بالعديد من الأحداث والتطورات مجالا للشك في الدور الكبير للتجارة والتكنولوجيا في تحويل أنماط الإنتاج والأجور حول العالم. فقرب بداية تسعينات القرن الماضي، حدثت عدة تطورات ساهمت في تحويل الاقتصاد العالمي. إذ انهار الاتحاد السوفييتي، مما أتاح للبلدان الأعضاء في أوروبا الشرقية وآسيا حرية التحول إلى اقتصادات سوقية مفتوحة أمام التجارة والاستثمار الدوليين. وفي الوقت نفسه، عكفت الصين التي كانت قد بدأت أنشطتها السوقية في عام ١٩٧٨ على تسريع عملية التجارة والاستثمار، لا سيما من خلال السماح لمزيد من الشركات بالانخراط في التجارة والحد من الحواجز المفروضة على الواردات والصادرات. وأصبحت بلدان صاعدة أخرى أكثر انفتاحا أمام التجارة أيضا، بما في ذلك عدة اقتصادات في أمريكا اللاتينية أملا في تجاوز حقبة استمر قرب عشر سنوات من النمو المنخفض بسبب الديون والهند التي نفذت برنامجا إصلاحيا واسع النطاق في عام ١٩٩١. وفي حالات عديدة، زاد الانفتاح أيضا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية الأخرى، مما ساهم في تشجيع الصادرات.

وكانت هذه التطورات موضع ترحيب مستحق آنذاك. فقد ساهمت في خلق نظام تجاري عالمي أوسع نطاقا من أي وقت مضى على مدى التاريخ الإنساني. فقد كانت تبشر بمزيد من الحريات الاقتصادية، والسياسية أحيانا، للمليارات حول العالم، ومزيد من النمو مدفوعا بارتفاع الدخول والاستهلاك والاستثمار والابتكار على مستوى العالم. وتسارعت وتيرة النمو في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما أدى في بعض الحالات إلى زيادة عدم المساواة على المستوى المحلي نظرا لأن البعض كان أقدر من غيره على الاستفادة من الفرص الجديدة. غير أنه للمرة الأولى، ظهرت طبقات متوسطة ضخمة في بلدان مثل الصين والهند.

ولكن نتجت عن هذه التغيرات العالمية تداعيات توزيعية مهمة أيضا، لا سيما بالنسبة للعاملين في الاقتصادات المتقدمة الذين تأثروا نتيجة الزيادة الحادة في العرض العالمي من العمالة محدودة المهارات في معظمها. فاعتبارا من عام ٢٠٠٠، انضم ما يقرب من ١,٥ مليار عامل من الصين والهند وبلدان الاتحاد السوفييتي إلى القوة العاملة العالمية التي زادت بمقدار الضعف (راجع دراسة Freeman, 2007). وتفترض نظرية ستوبلر — صامويلسون أن ارتفاع نسبة العمالة إلى رأس المال على مستوى العالم يؤدي إلى انخفاض نسبة تعويضات العاملين إلى الدخل الرأسمالي في الاقتصادات المتقدمة؛ وقد يكون ذلك أحد الأسباب وراء تباطؤ نمو وسيط الأجور في الأجل الطويل وتراجع نصيب العمالة في إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان. وازداد الأمر سوءا نتيجة انخفاض عدد الاتحادات العمالية وزيادة رغبة الشركات في تحويل إنتاجها إلى بلدان أخرى حيث توجد العمالة منخفضة الأجر.

وتفترض نظرية ستوبلر — صامويلسون أيضا أن العمال محدودي المهارة ترتفع أجورهم النسبية في البلدان الأفقر بينما تستفيد العمالة الماهرة في البلدان الغنية، مما يؤدي إلى تراجع عدم المساواة في الأجور في الاقتصادات الأفقر وزيادة عدم المساواة في الاقتصادات الأغنى. ولكن في الواقع اتسعت الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة في مجموعتي البلدان عقب ثمانينات القرن الماضي. وعلى عكس النظرية أيضا، ارتفعت علاوة المهارة حتى على مستوى الصناعات، دون وجود أي شواهد على قيام الصناعات في الاقتصادات المتقدمة بالاستعانة بعدد أكبر من العمالة محدودة المهارة بسبب تراجع تكلفتها النسبية.

ويرى العديد من خبراء الاقتصاد أن الزيادة العالمية في علاوة المهارة حتى أواخر تسعينات القرن الماضي تعزى في الأساس إلى التطورات التكنولوجية التي عادت بنفع أكبر على العمالة الماهرة — مثل التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات — وهو تغير تسارعت وتيرته في أوائل تسعينات القرن الماضي وساهم في إحداث تحول عالمي وأشاد به الجميع. ولكن من الممكن أن يكون للتوسع التجاري دور أيضا في هذا الصدد، نظرا لأن الشواهد تشير إلى أن الشركات المصدرة داخل الصناعات استعانت بعدد أكبر من العمالة الماهرة مقارنة بالشركات غير المصدرة، وربما أدت زيادة التجارة بالتالي إلى ارتفاع الطلب على المهارات. ويمثل التعهيد الخارجي قناة محتملة أخرى: فانتقال الأنشطة التي تتطلب مهارات محدودة من البلدان الأغنى إلى البلدان الأفقر من شأنه زيادة علاوة المهارة في جميع البلدان (راجع دراسة Feenstra and Hanson, 1996).

الرسم البياني ١

رفع السقف

ارتفعت دخول أعلى ١٠٪ من أصحاب الدخول في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا مطردا خلال ربع القرن الماضي، بينما تراجعت دخول الطبقة المتوسطة والطبقة الأكثر فقرا على الإطلاق.

(الدخل، بالقيمة الدولارية على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٠٥، بآلاف الدولارات الأمريكية)

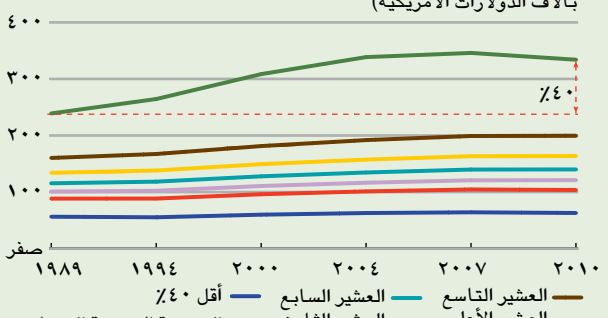

المصادر: مسح الدخول في لكسمبرغ/قاعدة بيانات توزيع الدخل لدى مؤسسة نيويورك تايمز (٢٠١٤)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البلدان هي كندا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تسارعت وتيرة العولمة بما في ذلك الاندماج الكامل للصين في نظام التجارة العالمي. وقد أتاحت زيادة الاستثمارات في التعليم في الأسواق الصاعدة نقل العديد من الأنشطة الروتينية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات إلى الخارج، وزيادة حادة في حجم الصادرات التكنولوجية المتطورة، لا سيما من الصين. وفي الاقتصادات المتقدمة، بدأ اندثار الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة — وهي ظاهرة تعرف باسم «استقطاب الوظائف». ورغم أن هذا الاستقطاب يعزى في جزء منه إلى التجارة ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج، ربما يوجد عامل تكنولوجي مهم أيضا، نظرا لأن معظم الوظائف الروتينية تمت ميكنتها (راجع دراسة Goos, Manning, and Salomons, 2014).

ولم نستطع سوى مؤخرا مراكمة ما يكفي من البيانات التفصيلية لتحديد الآثار السلبية طويلة الأجل للواردات الصينية ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج على معدل التوظيف في الصناعات التي تنافس

يجب زيادة تصاعدية الضريبة ووضع سياسات للتحويلات بغرض تقاسم المنافع الاقتصادية للعولمة على نطاق أوسع.

الواردات وأسواق العمل المحلية والأجور. وقد تراجع نصيب قطاع الصناعة التحويلية في القوى العاملة في جميع الاقتصادات المتقدمة بسبب النمو القوي النسبي للإنتاجية في هذا القطاع. وكان هذا التراجع حادا للغاية في الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعود جزئيا إلى قيام الشركات بإرسال رأس المال إلى الخارج لإنتاج السلع هناك وإعادة تصديرها إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك من الصين (راجع الرسم البياني ٢).

وتشير الشواهد إلى أنه في حالة ما استطاع العمال المسرحون من قطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة العثور على وظائف مجددا، فإنه سيتعين عليهم قبول أجور أقل كثيرا (دراسة Ebenstein, Harrison, and McMillan، ودراسة Autor, Dorn, and Hanson, 2016، وشيكة الإصدار). وشهدت مجموعة كبيرة من البلدان، بما في ذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة، ظاهرة العمال المسرحين نتيجة منافسة الواردات الذين يعانون من البطالة وتراجع أجورهم لفترات مطولة. وهي مشكلة طويلة الأجل أدى إلى تفاقمها مؤخرا تقدم سن العمالة في الاقتصادات المتقدمة وحجم الاضطرابات الحادة الناجمة عن النمو السريع في الصادرات الصينية.

التحول من شبكات الأمان إلى السياسات النشطة

رغم أنه من المستبعد وقوع مزيد من الصدمات على شاكلة تلك التي أدت إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة التي نشهدها في الوقت الحالي، فإن الآثار السياسية والاقتصادية التي خلفتها تلك الصدمات لا تزال شديدة الوطأة، مما يجعل وقوع اضطرابات مماثلة أمرا مؤكدا — ولكن أضيق نطاقا. وما الذي يمكن للحكومات القيام به لمكافحة سياسات الحمائية مع حماية المكاسب المحققة من التجارة وزيادتها في الوقت نفسه؟

وتضمن التقرير الصادر عن المجلس الاستشاري الكندي المعني بسياسات التصحيح في عام ١٩٨٩ بعنوان "Adjusting to Win" عقد مقارنة بين سياسات «شبكات الأمان» — التي تحمي العاملين الذين فقدوا وظائفهم من خلال تقديم إعانات بطالة على سبيل المثال — والسياسات «التنشيطية» التي تشجع إيجاد فرص عمل جديدة (دراسة Trebilcock, 2014). وهذه السياسات مهمة بنوعيها، ولكن السياسات التنشيطية — التي تتضمن سياسات نشطة مثل تقديم المشورة بشأن كيفية العثور على وظائف جديدة وإعادة التدريب — تساعد المواطنين على التكيف بشكل أسرع عند وقوع صدمات اقتصادية، مما يحد من فترات البطالة الطويلة وما ينتج عن ذلك من تضاؤل المهارات والقدرة على العثور على فرص عمل جديدة. ويتعين إجراء مزيد من الدراسات على هذه البرامج المطبقة بالفعل في العديد من الاقتصادات المتقدمة بما يضمن تعميم الاستفادة من أفضل الممارسات.

والبرامج التنشيطية مفيدة، وربما ضرورية، لجميع أنواع التغيير، وليس فقط المرتبط بالتجارة. فمن الصعب تحديد حجم الوظائف المفقودة بسبب التجارة — كما توجد حجة اقتصادية قوية لتدخل الحكومة لضمان سرعة انتقال العاملين إلى وظائف جديدة سواء كان ذلك لأسباب مرتبطة بالتجارة أو أي تغير اقتصادي آخر. وتتضمن السياسات التي من شأنها مساعدة المواطنين على التكيف الاستثمار في التعليم لإيجاد عمالة ماهرة، والإنفاق على البنية التحتية اللازمة، والاستثمار في الصحة، وزيادة توافر المساكن، وخفض الحواجز التي تعوق نفاذ الشركات الجديدة إلى الأسواق، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية. ولهذه السياسات فائدة إضافية تتمثل في دعم النمو أيضا.

ولبرامج شبكات الأمان دور مهم أيضا. فالاقتصادات الأكثر انفتاحا قد تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وتحتاج بالتالي إلى مزيد من شبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن للحكومات توسيع نطاق تغطية التأمين الجزئي لأجور العاملين الذي انتقلوا إلى وظائف أقل أجرا (دراسة Kletzer and Litan, 2001)، ودعم الأجور التي تقدمها الشركات لموظفيها لتشجيعها على الاستعانة بالعمالة المسرحة. وينبغي توسيع نطاق برامج مثل خصم ضريبة الدخل المكتسب المطبقة في الولايات المتحدة بغرض تضييق فجوات الدخل وتشجيع المواطنين على العمل. كذلك يجب زيادة تصاعدية الضريبة ووضع سياسات للتحويلات بغرض تقاسم المنافع الاقتصادية للعولمة على نطاق أوسع.

وقد أدت زيادة حرية انتقال رأس المال عبر الحدود إلى مزيد من المنافسة الضريبية الدولية، ويصعب على الحكومات بالتالي تمويل شبكات الأمان وبرامج التصحيح دون فرض ضرائب مفرطة على عنصر العمل أو ضرائب تنازلية على الاستهلاك. لذلك ثمة حاجة للتعاون على المستوى الدولي بغرض مكافحة التحايل الضريبي لمنع استحواذ رأس المال على الجزء الأكبر من منافع العولمة. وعدم التصدي لأوجه عدم المساواة تلك سيؤدي إلى مزيد من التراجع في التأييد السياسي للتجارة.

الرسم البياني ٢

انتقال الوظائف

تضاءل نصيب قطاع الصناعة التحويلية من القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة نظرا لانتقال هذه الوظائف إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة أو لأنها تصبح زائدة عن الحاجة بسبب التطور التكنولوجي.

(قطاع الصناعة التحويلية، ٪ من مجموع التوظيف)

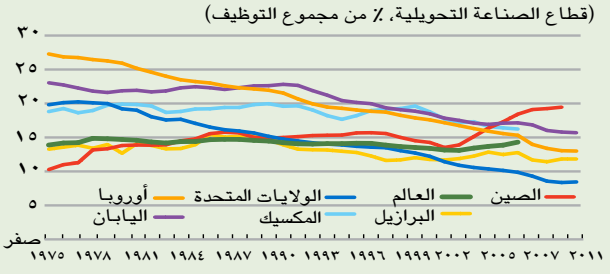

المصادر: قاعدة بيانات رأس المال والعمل والطاقة والمواد والخدمات في الاتحاد الأوروبي (EU-KLEMS)؛ وقاعدة بيانات EUSTAT؛ وقاعدة بيانات GGDC 10-Sector لدى مركز غرونينغن للنمو والتنمية، وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ ومكتب الإحصاءات الوطني الصيني؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات RIETI CIP.

لا ضمانات

تتيح العولمة فرصة تحقيق مكاسب اقتصادية للجميع، ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق هذه الفرصة في غياب التدابير الحاسمة من جانب الحكومات لدعم الفئات التي تعاني من الآثار غير المباشرة للعولمة. فالعديد من الأفراد والمجتمعات تخلفوا عن الركب بسبب سنوات من التحولات العالمية واسعة النطاق منذ أوائل تسعينات القرن الماضي والانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي عقب الأزمة المالية. لذلك نجد حاليا معارضة شديدة للتجارة وتحرير التجارة في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

غير أن التجارة والسياسات التجارية لم تكن هي العوامل الوحيدة وراء هذه التغيرات — وربما لم تكن أيضا العوامل الأكثر الأهمية — كما أنها ليست السبب وراء تباطؤ النمو. فقد كان للتغيرات التكنولوجية والتطورات الفردية على مستوى البلدان دور كبير أيضا. وسوف يتضاءل التوافق السياسي الذي قامت عليه السياسة التجارية خلال الجزء الأكبر من فترة ما بعد الحرب ما لم يتم وضع إطار سياسات بغرض تقاسم مخاطر الانفتاح الاقتصادي؛ وضمان مرونة أسواق العمل وتوافر عمالة متعلمة وماهرة؛ وزيادة الاتساق بين المهارات واحتياجات سوق العمل؛ وتحسين أداء الأسواق المالية؛ والتصدي لمشكلة عدم المساواة في الدخل. ويتعين استخدام نفس الإطار في التصدي لمجموعة من التغيرات الاقتصادية الأخرى التي تلحق الضرر بالبعض ويلزم تصحيح آثارها على الاقتصاد على غرار التجارة.

غير أن التجارة تنفرد بسمة خاصة، وهي أن الحكومات يمكنها إغلاق أبوابها أمام بقية بلدان العالم عندما تصبح الأوضاع غير ملائمة. ولكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يعد خيارا في القرن الحادي والعشرين. ■

موريس أوبستفلد هو المستشار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ومدير إدارة البحوث بالصندوق.

المراجع:

Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson, 2016, "The China Shock: Learning from Labor Market Adjustment to Large Changes in Trade," NBER Working Paper 21906 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Dabla-Norris, Era, and Romain Duval, 2016, "How Lowering Trade Barriers Can Revive Global Productivity and Growth," iMFdirect, posted June 20.

Ebenstein, Avraham, Ann Harrison, and Margaret McMillan, forthcoming, "Why Are American Workers Getting Poorer? China, Trade, and Offshoring," in The Factory-Free Economy, *ed. by Lionel Fontagné and Ann Harrison (New York: Oxford University Press).*

Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson, 1996, "Globalization, Outsourcing, and Wage Inequality," American Economic Review, *Vol. 86, No. 2, pp. 240–45.*

Freeman, Richard B., "The Great Doubling: The Challenge of the New Global Labor Market," 2007, in Ending Poverty in America: How to Restore the American Dream, *ed. by John Edwards, Marion Crain, and Arne L. Kalleberg (New York: New Press).*

Goos, Maarten, Alan Manning, and Anna Salomons, 2014, "Explaining Job Polarization: Routine-Biased Technical Change and Offshoring," American Economic Review, *Vol. 104, No. 8, pp. 2509–26.*

Kletzer, Lori G., and Robert E. Litan, 2001, "A Prescription to Relieve Worker Anxiety," Policy Brief 73 (Washington: Brookings Institution).

Trebilcock, Michael J., 2014, Dealing with Losers: The Political Economy of Policy Transitions *(New York: Oxford University Press).*

COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

12-Month MPA Program in Economic Policy Management at Columbia

Designed for mid-career professionals, with tracks in
- Economic Policy Management
- Central Banking and Financial Markets
- Global Energy Management and Policy

Application Deadline for 2017–2018: January 5, 2017

- A rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- Faculty of world's leading economists, policymakers, and expert practitioners
- Tailored seminar series on macroprudential policymaking, international finance, and financial crises

Contact us at pepm@sipa.columbia.edu | 212-854-6982 | sipa.columbia.edu/pepm